A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/C.2/52/4
20 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٥ من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم نص البيان الصادر عن اللجنة المؤقتة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي التي عقدت اجتماعا في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في هونغ كونغ، بالصين برئاسة بلجيكا.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها من وثائق الأمم المتحدة في إطار البند ٩٥ المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي".

(توقيع) الكس رين
السفير
الممثل الدائم

231097 231097 97-27980

مرفق

البيان الصادر عن اللجنة المؤقتة لمجلس محافظي
صندوق النقد الدولي

١ - عقدت اللجنة المؤقتة اجتماعها التاسع والأربعين في هونغ كونغ في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ برئاسة السيد فيليب ميستات نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والتجارة الخارجية ببلجيكا (انظر التذييل الثاني للاطلاع على الحضور).

٢ - ورحبت اللجنة بالتوقعات المؤاتية عموما للتوسع المستمر في نطاق النواتج والتجارة العالمية. إلا أنه ثمة مخاطر تواجه فرادى البلدان يمكن أن يكون لها أيضا تأثير في الاقتصاد العالمي إذا لم تعالج بصورة حاسمة.

- في الاقتصادات المتقدمة كمجموعة، يتوقع استمرار النمو مع وجود درجة متدنية من التضخم. إلا أن استمرار التثبيت المالي يظل تحديا بالنسبة لبلدان عديدة ويتطلب وضع سياسات حازمة على المديين القريب والمتوسط. وينبغي أن تعكس أسعار الصرف العملات الرئيسية المبادئ الاقتصادية الأساسية مع مراعاة ضرورة تجنب اختلالات التوازن الخارجية الكبيرة. وفي البلدان التي بلغ فيها استخدام الموارد مستويات عالية، بما فيها الولايات المتحدة، سوف يتعين أن تقي السياسة النقدية من عودة التضخم. وفي القارة الأوروبية، ينبغي أن تظل السياسة النقدية متماشية مع التوسع المستمر في الطلب المحلي. ويتمثل التحدي بالنسبة لليابان في بلوغ هدف تحقيق نمو يوجهه الطلب المحلي ويفيد في سياسة نقدية داعمة فيما تمضي بنشاط في برنامج للإصلاح الهيكلي وفي تثبيت مركزها المالي على المدى المتوسط. وتدل المستويات العالية في البطالة الهيكلية في عدة بلدان أوروبية على وجود حاجة ملحة إلى بذل جهود أكثر عزما لزيادة الفعالية والقابلية على التكيف في أسواق رأس المال والمنتجات وإصلاح نظامي الضرائب والمزايا الاجتماعية وغيرهما من نظم الاستحقاقات.

- في البلدان النامية كمجموعة، تعزز في السنوات الأخيرة أداء النمو وتوقعاته، إلا أنه ثمة حاجة إلى مزيد من التحسين في حالات عديدة من أجل تحقيق تخفيضات هامة في مستويات الفقر. وهذا يبرز الحاجة إلى الإبقاء على نظام الاقتصاد الكلي وتسريع الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك إصلاحات "الجيل الثاني" الرامية إلى تدعيم الإدارة العامة وإدارة القطاع المالي وتنمية الرأس المال البشري وتعزيز الهياكل الأساسية وتهيئة بيئة تتسم بالشفافية وتكون مؤاتية للاستثمار الخاص.

- في بعض الاقتصادات السوقية الناشئة، أدت الاختلالات الخارجية الكبيرة والنظم المصرفية الضعيفة إلى التأثير سلبا في ثقة المستثمر وساهمت في تفاقم المخاطر الناشئة عن حركات رأس المال المتقلبة.

- وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، حصل استئناف للنمو، إثر التقدم الجيد المحرز في معظم الحالات في مجال تحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي وفي الإصلاحات الهيكلية. ويتوقف تعزيز أداء النمو على دفع عجلة الاصلاحات القانونية والمؤسسية وغيرها من الإصلاحات التي تشجع النشاط الاقتصادي والاستثمار في القطاع الخاص. وبغية الحفاظ على الانجازات المحققة حتى الآن والبناء عليها، سيتعين في معظم الأحيان المضي في خفض مستوى التضخم من خلال اتباع سياسات اقتصاد كلي تتسم بالانضباط.

٣ - وترحب اللجنة بالتقدم المحرز في مجال إقامة اتحاد اقتصادي نقدي أوروبي يساهم في إحلال الاستقرار في نظام النقد الدولي. ويعتبر التقارب الاقتصادي الذي تحقق في أوروبا والالتزام القوي ببدء الاتحاد الاقتصادي والنقدي في موعده أساسا سليما لضمان الانتقال بسهولة إلى العملة الأوروبية الموحدة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وتتمثل أفضل الطرق لضمان اتحاد اقتصادي نقدي متين ومستقر في أن يبدي المشتركون فيه التزامهم بالمتطلبات المالية لاتفاق الاستقرار والنمو وكذلك عزمهم على معالجة الأسباب الجوهرية لمشكلة البطالة العالية في أوروبا.

٤ - وأعادت اللجنة تأكيد ما تمثله العولمة من مساهمة حيوية في النمو الاقتصادي على صعيد العالم أجمع، ويُعتبر التزام جميع الأعضاء بالمبادئ التوجيهية للسياسة العامة المحددة في الإعلان الصادر في اللجنة بشأن الشراكة من أجل النمو العالمي المستدام أمرا أساسيا لضمان أن يتقاسم الجميع منافع العولمة، ورحبت اللجنة باعتماد صندوق النقد الدولي مؤخرا مبادئ توجيهية تتعلق بقضايا الحكم، كما رحبت بالجهود الجارية لتعزيز سلامة النظم المالية، ولا سيما إقرار المبادئ الأساسية للإشراف المصرفي الفعال التي وضعتها لجنة بازيل بالتعاون مع سلطات الإشراف في عدد من الاقتصادات السوقية الناشئة.

٥ - وأشارت اللجنة إلى أن الاضطرابات التي حصلت مؤخرا في الأسواق المالية الآسيوية أبرزت من جديد ضرورة أن يقوم صانعو السياسات في جميع البلدان بضمان الاتساق الداخلي لسياسات الاقتصاد الكلي وتعزيز النظم المالية وتجنب حالات العجز الخارجي المفرط والاعتماد على الاقتراض الأجنبي القصير الأجل. وبالرغم من أنه يتوقع أن ينشأ عن الاضطرابات الأخيرة في الأسواق المالية تباطؤ في النمو على المدى القريب في بعض من البلدان المتضررة، فإن الأسس الاقتصادية تظل متينة والتوقعات على المدى الطويل مؤاتية شريطة الاستمرار في سياسات التكيف اللازمة. ولاحظت اللجنة أيضا أن التجربة التي مرت بها آسيا مؤخرا بينت أن التدفقات الرأسمالية الآخذة في الارتفاع قد تتطلب تكييف ترتيبات أسعار الصرف مع الظروف المتغيرة. وبغض النظر عن الترتيب الذي يعتمده البلد بالنسبة لأسعار الصرف، فإن الإبقاء على سياسات هيكلية وسياسات اقتصاد كلي مناسبة ومتماشية مع ذلك الترتيب يظل أمرا حيويا.

٦ - وأشادت اللجنة بالصندوق لاستجابته السريعة والفعالة للأحداث الحاصلة في آسيا ورحبت بالدعم الذي قدمته المنطقة ودعت المجلس التنفيذي إلى النظر في الدروس الأخرى التي يمكن استخلاصها والتي يفيد منها الصندوق في عمله وتقديم تقرير عن النتائج التي يتوصل إليها إلى اللجنة في اجتماعها المقبل. وفي هذا الصدد، أقرت اللجنة بأن التطورات الأخيرة أثارت عدد من القضايا التحليلية، بما في ذلك مسألة تدارك الأزمات وآثارها الضارة. وشددت اللجنة على أهمية اتساع عملية صنع السياسات الاقتصادية بالانفتاح والمساءلة وعلى أهمية الشفافية بالنسبة لتحقيق مصداقية هذه السياسات ولبناء الثقة في بيئة عالمية متكاملة. وقد يكون من المفيد أن يعمل الصندوق في هذا المجال، بما في ذلك إمكانية العمل على وضع مدونة من الممارسات الجيدة. وثمة حاجة أيضا إلى توفير معلومات اقتصادية دقيقة في الوقت المناسب من أجل تحسين سير عمل الأسواق. ورحبت اللجنة بالمعيار الخاص لتعميم البيانات الذي يعتمده الصندوق وبالاصدار الطوعي في الآونة الأخيرة للنشرات الصحفية التي تتضمن معلومات عن استنتاجات الصندوق بالنسبة لعملية الإشراف التي اضطلع بها في كل من الدول الأعضاء، مما يشكل إسهاما كبيرا في تحقيق الشفافية. وتتطلع اللجنة إلى تعزيز المعيار الخاص لتعميم البيانات الذي يعتمده الصندوق.

٧ - وأعربت اللجنة من جديد عن رأيها في أن اعتماد نظام منفتح وليبرالي بالنسبة لحركات رؤوس الأموال تدعمه سياسات اقتصاد كلي سليمة ونظم مالية قوية يعزز الرفاه الاقتصادي وازدهار الاقتصاد العالمي. واعتمدت اللجنة بيان بعنوان "تحرير حركات رؤوس الأموال بموجب تعديل لمواد الصندوق" يرد في التذييل الأول. ورأت أن تعديل مواد الصندوق سيوفر الوسيلة الأكثر فعالية لترويج تحرير منظم لحركات رؤوس الأموال بما يتماشى مع دور الصندوق في نظام النقد الدولي. وطلبت اللجنة إلى المجلس التنفيذي إيلاء أولوية عالية لاستكمال عمله وتقديم تقرير ومشروع تعديل مقترح إلى مجلس المحافظين.

٨ - ورحبت اللجنة بالاتفاق الذي توصل إليه المجلس التنفيذي بشأن حجم الزيادة في الحصص بموجب الاستعراض العام الحادي عشر وبشأن الطريقة التي يتعين اتباعها لتوزيع إجمالي الزيادة في الحصص. وقد اتفقت اللجنة على ما يلي:

- سوف يزيد المجموع الحالي لحصص الصندوق بنسبة ٤٥ في المائة؛

- سوف توزع نسبة ٧٥ في المائة من إجمالي الزيادة حسب الحصص الحالية؛

- سوف توزع نسبة ١٥ في المائة من إجمالي الزيادة حسب أنصبة الأعضاء في الحصص المحتسبة (بالاستناد إلى بيانات عام ١٩٩٤) بحيث تعكس على نحو أفضل المراكز الاقتصادية النسبية للأعضاء؛

- سوف توزع نسبة ١٠ في المائة المتبقية من إجمالي الزيادة على الأعضاء التي تكون حصصهم الحالية غير متماشية مع مراكزهم في الاقتصاد العالمي (مقيسة بقدر ما يكون نصيبهم من الحصص المحتسبة أكبر من نصيبهم من الحصص الفعلية) على أن توزع نسبة

١ في المائة من إجمالي الزيادة على الأعضاء الخمسة الذين تكون حصصهم الحالية غير متماشية إلى حد كبير مع مراكزهم الاقتصادية النسبية والذين يكونون قادرين على الإسهام في سيولة الصندوق على المدى المتوسط.

وطلبت اللجنة من المجلس التنفيذي أن يقدم قبل نهاية عام ١٩٩٧ اقتراحا بقرار ليوافق عليه مجلس المحافظين من أجل إعمال الزيادات المتفق عليها في الحصص. وكررت اللجنة الإعراب عن رأيها في أنه ينبغي للمجلس استعراض الصيغ المستخدمة في حساب الحصص على وجه السرعة قبل الانتهاء من الاستعراض العام الحادي عشر.

٩ - ورحبت اللجنة بالاتفاق الذي توصل إليه المجلس التنفيذي بشأن تعديل للمواد يوفر لجميع الأعضاء نصيبا منصفا من المخصصات المتراكمة من حقوق السحب الخاصة من خلال توزيع خاص لما قيمته ٢١,٤ بليون من حقوق السحب الخاصة يتم مرة واحدة، مما سيضاعف قيمة حقوق السحب الخاصة التي سبق تخصيصها. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن يعتمد مجلس المحافظين القرار المقترح.

١٠ - ورحبت اللجنة بالتقدم المحرز مؤخرا في تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما في ذلك القرارات التي اتخذها من حيث المبدأ المجلس التنفيذي لكل من الصندوق والبنك بتوفير المساعدة إلى أوغندا وبوليفيا وبوركينا فاصو والمناقشات الأولية المتعلقة بكوت ديفوار وغيانا وموزامبيق. وشجعت اللجنة البلدان التي تستوفي الشروط بموجب المبادرة على الإسراع في اتخاذ تدابير التكيف اللازمة للإفادة من هذه المساعدة الخاصة.

١١ - ورحبت اللجنة بالجهود المتواصلة المبذولة للمساعدة في توفير الموارد اللازمة للانتهاء من تمويل مبادرتي مرفق التكيف الهيكلي المعزز والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولاحظت أنه على ضوء التبرعات الثنائية المعلنة التي تم تلقيها أو المتوقع الحصول عليها والحاجة إلى مواصلة التعهد بالتزامات بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، سوف يتعين عما قريب النظر في اتخاذ المزيد من الخطوات لتوفير التمويل لهاتين المبادرتين في الوقت المناسب.

١٢ - وسوف تجتمع اللجنة من جديد في واشنطن العاصمة في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

التذييل الأول

بيان صادر عن اللجنة المؤقتة بشأن تحرير حركات رؤوس الأموال بموجب تعديل للمواد

١ - حان الوقت لإضافة فصل جديد على اتفاق بريتون وودز. فقد أصبحت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة أكثر أهمية بالنسبة لنظام النقد الدولي وقد تبين أن وجود نظام يزداد انفتاحا وتحررا كان مفيدا للغاية للاقتصاد العالمي. فمع تيسير تدفق المدخرات إلى أوجه استخدامها الأكثر انتاجية، تسمح تحركات رؤوس الأموال بزيادة الاستثمار والنمو والازدهار. وتمثل عملية تحرير تدفقات رؤوس الأموال، إذا ما تم الأخذ بها بصورة منظمة وبالاستناد إلى سياسات وطنية مناسبة ونظام للإشراف والدعم المالي متين ومتعدد الأطراف، عنصرا أساسيا من عناصر نظام نقدي دولي فعال في عصر العولمة هذا. ويحتل صندوق النقد الدولي مكانة فريدة للمساعدة في هذه العملية نظرا للدور المركزي الذي يقوم به في نظام النقد الدولي ولعضويته التي تكاد تكون عالمية. وترى اللجنة أن الولاية الجديدة المقترح إسنادها للصندوق جريئة في رؤياها وإن كانت حذرة من حيث التنفيذ.

٢ - وتتأثر تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى حد كبير بجملة أمور منها استقرار نظام النقد الدولي ونوعية سياسات الاقتصاد الكلي وسلامة النظم المالية المحلية. كما أن الاضطرابات التي حدثت مؤخرا في الأسواق المالية دلت من جديد على أهمية دعم عملية التحرير بمجموعة واسعة من التدابير الهيكلية، ولا سيما في القطاعين النقدي والمالي وضمت إطار يتألف من مزيج متين من سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات أسعار الصرف. وسوف يتعين إيلاء أهمية خاصة لتهيئة بيئة مؤاتية للاستخدام الفعال لرأس المال وإقامة نظم مالية سليمة تكون متينة بما يكفي للتصدي للتقلبات في تدفقات رؤوس الأموال. وسوف يساعد هذا النهج الشامل وإن كان على مراحل في تكييف عملية التحرير مع ظروف كل بلد على حدة، مما من شأنه زيادة فرص نجاحها إلى أقصى حد، وذلك ليس بالنسبة لكل بلد بل بالنسبة لنظام النقد الدولي.

٣ - وينبغي أن تؤدي هذه الجهود إلى إيجاد نظام متعدد الأطراف وغير تمييزي لتعزيز عملية تحرير حركات رؤوس الأموال. وسوف تكون مهمة الصندوق المساعدة في إقامة هذا النظام وهو مستعد لدعم الجهود التي يبذلها الأعضاء في هذا الصدد، ويعتبر دوره أساسيا أيضا في اعتماد السياسات التي من شأنها أن تيسر عملية التحرير وفقا لمراحل تتعاقب على نحو سليم وتقلل من احتمال حدوث أزمات مالية وأزمات في ميزان المدفوعات.

٤ - وعلى ضوء ما تقدم، تدعو اللجنة المجلس التنفيذي إلى الانتهاء من عمله المتعلق بوضع تعديل مقترح لمواد الصندوق الذي من شأنه أن يجعل تحرير حركات رؤوس الأموال أحد أهداف الصندوق ويوسع، حسب الاقتضاء، نطاق اختصاص الصندوق من خلال إيجاد التزامات تحدد بدقة وتطبق بصورة متسقة بشأن تحرير هذه الحركات. ومن الضروري توفير ضمانات وترتيبات انتقالية لتحقيق نجاح هذا المسعى الهام. وسوف يتعين اعتماد سياسات مرنة للموافقة. وسوف تحترم التزامات الأعضاء بموجب اتفاقات دولية

أخرى سواء خلال إعداد تعديل لمواد الصندوق أو لدى تنفيذ هذا التعديل. وتتوقع اللجنة في سياق اطلاعها بهذا العمل قيام تعاون وثيق بين صندوق النقد الدولي والمؤسسات الأخرى.

٥ - وينبغي أن تؤدي عملية التحرير السليمة وتوسيع نطاق الوصول إلى أسواق رأس المال إلى الإقلال من حالات اللجوء إلى موارد الصندوق أو غيرها من مصادر التمويل الاستثنائي. إلا أن اللجنة تعترف بأنه قد يكون هناك حاجة كبيرة في بعض الظروف إلى الحصول على تمويل من الصندوق ومن مصادر أخرى. وسيواصل الصندوق القيام بدور هام في المساعدة على تعبئة الدعم المالي لبرامج التكيف التي يضطلع بها الأعضاء. وسيواصل الصندوق في إطار هذه المساعي القيام بدور مركزي وحفاز فيما يسعى إلى تقليص المجازفة المعنوية إلى أدنى حد.

٦ - ونظرا لأهمية الانتقال بحزم إلى هذا النظام العالمي الجديد التي تحرر فيه حركات رؤوس الأموال وترحيبا من اللجنة بالتوافق الواسع جدا للآراء بين أعضائها بشأن هذه المبادئ التوجيهية الأساسية تدعو اللجنة المجلس التنفيذي إلى إيلاء أولوية عالية للانتهاء من التعديل المطلوب لمواد اتفاق الصندوق.

التذييل الثاني

الحضور في اجتماع اللجنة المؤقتة
٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

الرئيس

فيليب ميستات، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية ووزير التجارة الخارجية ببلجيكا

المدير العام

ميشيل كامديوس

الأعضاء أو المناوبون

أحمد مهد دون، محافظ بنك نيغارا بماليزيا
ابراهيم أ. العساف، وزير المالية والاقتصادي الوطني، بالمملكة العربية السعودية
ايريك اسبرنك، وزير المالية بالسويد
غوردون براون، وزير المال بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
ب. شيدامبارام، وزير المالية بالهند
كارلو ازيغليو سيامبي، وزير المال بإيطاليا
بيتر كوستيلو، وزير المال باستراليا
داي زيانغلونغ، محافظ البنك الشعبي الصيني
رودريغو دي راتو فيغاريدو، نائب الرئيس الثاني ووزير الاقتصاد والمالية في اسبانيا
مارسيل دوبامبي ماتوكا، وزير المالية والاقتصاد والميزانية وتمويل رأس المال السهمي بغابون
سرغي دوبينن، رئيس البنك المركزي بالاتحاد الروسي
روكي ب. فرناندیز، وزير الاقتصاد والأشغال العامة والخدمات بالأرجنتين
عبد الوهاب كرمان، محافظ بنك الجزائر
سلطان بن ناصر السويدي، محافظ البنك المركزي بالإمارات العربية المتحدة (وهو مناوب للسيد محمد ك. كيرباش، وزير الدولة لشؤون المالية والصناعة بالإمارات العربية المتحدة)
بدرو سامبايو مالان، وزير المالية بالبرازيل
جستن س. مالويزي، نائب الرئيس ووزير المالية بملاوي
غوردون تيسن، محافظ بنك كندا (في الجلسة الصباحية) وجيمس أ. جود نائب الوزير المساعد للتجارة الدولية والمالية بوزارة المالية في كندا (جلسة بعد الظهر) (مناوبان للسيد بول مارتن وزير المالية بكندا)
جان كلود جنكر، رئيس الوزراء ووزير المالية بلكسمبرغ

(في الجلسة الصباحية) وولفغانغ رودتنستورفر، وكيل وزارة بوزارة المالية الاتحادية في النمسا (جلسة بعد الظهر) (مناوبان للسيد فيليب ميستات نائب رئيس الوزراء ووزير المالية ووزير التجارة الخارجية ببلجيكا)

هيروشي ميتسوزوكا، وزير المالية باليابان

روبرت أ. روبن، وزير المال بالولايات المتحدة الأمريكية

دومينيك ستراوس كان، وزير الاقتصاد والمالية والصناعة بفرنسا

كاسبار فيليجر، وزير المالية بسويسرا

ثيو ويغل، وزير المالية الاتحادي بألمانيا

غيريت زالم، وزير المالية بهولندا

المراقبون

يلمار اكيوز، رئيس فرع الاقتصاد الكلي وسياسات التنمية بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

اندرو د. كروكيت، المدير العام لمصرف التسويات الدولية

ايف ثيبو دو سيلغي، مفوض لشؤون الاقتصاد والنقد والمالية بالجماعة الأوروبية

دريس جيتو، رئيس لجنة التنمية المشتركة

دونالد ج. جونستون، الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

ريلوانو لوكمان، الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط

روبنز ريكوبيرو، الأمم المتحدة

خيسوس سيادي، نائب المدير العام لمنظمة التجارة الدولية

جيمس د. ولفنسون، رئيس البنك الدولي.

- - - -